بيان نائب رئيس مجلس المحافظين

سعادة السيد نوري إبراهيم حسن

بمناسبة اختتام الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين

السيد رئيس الصندوق،
المحافظون والمندوبون الموقرون،
سيداتي سادتي،

لقد شارفت الدورة السابعة والعشرون لمجلس المحافظين على نهايتها، وهي دورة حفلت بالبيانات والحوار التفاعلي خلال مداولات الجلسة العامة بشأن التجارة والتنمية الريفية، وأثناء الموائد المستديرة الست التي تناولت قضايا أخرى ذات أهمية بالنسبة للتنمية الريفية.

وكان لنا شرف الإصغاء إلى الخطاب الافتتاحي لفخامة الرئيس بليزي كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، الذي عرض أمام المجلس بكل بلاغة المشكلات التي ما تزال تواجه القارة الأفريقية، كما ألقى الضوء في الوقت ذاته على ما تمتلكه هذه القارة من إمكانيات متأصلة. ويمكن الاستفادة على النحو الأمثل من تلك الإمكانيات عبر ضمان الإنصاف في التجارة العالمية بالسلع الزراعية. ويمكن لهذه الإمكانيات أن تتنامى عبر المشاركة الكاملة والتامة للنساء، ولاسيما الريفيات منهن.

وسعدنا بالرسالة التي بعث بها إلى المجلس، السيد كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، الذي أثنى على الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لأنه أبرز أهمية قيام نظام حر للتجارة الدولية بالنسبة للمزارعين الفقراء الذين تُهمل مصالحهم في الغالب الأعم، على الرغم من أن حاجتهم إلى فرصة عادلة للتنافس في الأسواق العالمية تتسم بأهمية حيوية.

وشدد خطاب السيد بوغه رئيس الصندوق على هذه الحاجة، كما أبرز بجلاء التزام الصندوق المتواصل بالأهداف الإنمائية للألفية عبر خلق الفرص اللازمة لفقراء الريف لاستخدام مواهبهم، ومهاراتهم، وطاقاتهم للإفلات من هوة الفقر.

وتتقاسم الوكالات الشقيقة في روما هذا الالتزام مع الصندوق، وقد تبدت معالم هذه الشراكة في خطاب السيد جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والرسالة التي بعث بها السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، وتلاها بالنيابة عنه السيد جان جاك غريس، نائب المدير التنفيذي. إن مثل هذا التضامن والتعاون يوفر نموذجاً لنا جميعاً ونحن نسمع عن ثمار هذه الجهود المتضافرة. على أن من الواجب ألا يغيب عن أذهاننا أنه على الرغم من تلك الشراكة فإن وتيرة توظيف الاستثمارات في المعونة الغذائية اللازمة لمجابهة المجاعات الطارئة وفي التنمية الزراعية الضرورية للاستدامة طويلة الأمد ليست كافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ضمن الإطار الزمني المحدد لذلك.

واستمعنا إلى صوت أفريقيا عبر كلمة الرئيس كومباوري، في حين بعث المحافظون من مختلف أنحاء العالم برسائل واضحة فيما أدلوا به من خطابات. وأظهرت هذه الخطابات دعم دولنا الأعضاء المتين للصندوق ودعت إلى

زيادة التمويل لأنشطته. كما أنها أشارت إلى أن على الصندوق أن يضطلع بدور محوري في المبادرات العالمية لمكافحة الجوع والفقر، مثل المبادرة التي اتخذها بصورة مشتركة رؤساء البرازيل، وشيلي، وفرنسا إلى جانب الأمين العام للأمم المتحدة. وبغض النظر عن تباين الأوطان، والثقافات، والمشكلات، فإن هناك رغبة مشتركة في القضاء على الفقر الريفي.

وفي هذه الدورة أعلن المحافظ عن الجمهورية الإيطالية عزم إيطاليا على توفير مقر جديد للصندوق، وهو ما يعتبر بادرة أخرى على مساندتها الراسخة للصندوق. ونحن نعرب عن تقديرنا العميق للحكومة المضيفة.

أيها المحافظون الموقرون،

تلقت دورتنا الماضية الأنباء الطيبة بالاستكمال السريع لمفاوضات التجديد السادس لموارد الصندوق. ولقد نعمت دورتنا الحالية بالمزيد من هذه الأنباء ، وهو ما تمثل في نفاذ مفعول التجديد بما يتيح استخدام تلك الأموال. ولقد وصلت الآن نسبة وثائق المساهمة والمدفوعات مقابل تعهدات غير مستندة إلى مثل تلك الوثائق، بما في ذلك المساهمات التكميلية، إلى 66.3% من مجموع التعهدات المقدمة. وفي حين أننا نمضي قدماً في طريقنا، فإننا نناشد الدول الأعضاء الرفيقة التي لم تعلن بعد عن تعهداتها، أو تودع وثائق مساهماتها، أو تسدد مدفوعاتها، إلى أن تتخذ التدابير الضرورية في هذا الصدد. إن الحاجة تدعو إلى التزام متضافر وتام من جانبنا جميعا.

ووافق مجلس المحافظين على الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2004. وعند قيامه بذلك، قرر المجلس أيضاً تعديل النظام المالي للصندوق بما يسمح باعتماد سياسة للترحيل بنسبة 3%، مع تطبيق ذلك على ميزانية عام 2003.

وكان من بين التوصيات التي رفعتها إلينا هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس دعوة الصندوق إلى تجديد سياسة التقييم المعتمدة فيه. ونتيجة لذلك فإن مكتب التقييم يقوم الآن بصياغة برنامج عمله وميزانيته الإدارية بصورة مستقلة. وقد وافق المجلس أيضاً على هذه الميزانية الإدارية لمكتب التقييم.

وفي هذه الدورة كلَّفنا المجلس التنفيذي للصندوق بأن يُنشئ بالنيابة عنا حسابات أمانة للجهات المانحة متعددة الأطراف. وفي هذا الصدد فإننا ندرك بأن الفترة الفاصلة بين دوراتنا والممتدة لسنة كاملة ليست الفترة الأفضل عملياً للاستفادة من الفرص عند سنوحها.

ولا بد لنا من أن نثني على ما بذله زملاؤنا في المجلس التنفيذي من جهد دؤوب بشأن قضية هامة أخرى انبعثت من مفاوضات التجديد السادس، وهي صياغة نظام لتخصيص الموارد على أساس الأداء. وتلقى مجلس المحافظين تقريراً شاملاً عن ذلك الجهد الواسع الذي بذله المجلس التنفيذي في العام الماضي لاستحداث نظام يحظى بقبول كل الدول الأعضاء. إننا نقدر كل التقدير الجوانب التقنية والاعتبارات السياسية على حد سواء في تصميم هذا النظام، ولا بد لي من أن أثني على إدارة الصندوق وموظفيه لتنفيذ توصية هيئة المشاورات هذه في الموعد المضروب.

وتلقى مجلس المحافظين تقريرا عن برنامج التغيير الاستراتيجي للصندوق الرامي إلى استعراض عملياته التشغيلية وتبسيطها. وقد شهد العام المنصرم تحقيق التقدم، مع تلمس معالم طريق المستقبل في الوقت ذاته. إن الإطار الزمني للتنفيذ الكامل للبرنامج يخضع لإعادة نظر تحليلية بما يراعي الدروس المستخلصة من عام 2003، ونحن نتطلع إلى التعرف على نتائج ذلك التحليل.

وعرض علينا الائتلاف الدولي المعني بالأراضي الدروس التي تحكم نهجه، والتي تقر بأن تدابير الوصول إلى الأراضي، وعلى غرار كل التدابير الإنمائية، يجب أن تتناسب مع الظروف الخاصة بكل بلد ومجتمع محلي. وتقدمت الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي يستضيفها الصندوق، بتقرير بدورها عن أنشطتها التشغيلية خلال عام 2003 وما اتخذته من خطوات استجابة لتعزيز تعبئة مواردها في سياق خطة أعمالها الجديدة.

أيها المحافظون الزملاء،

أود أن أعرب لكم عن الشكر لما أبديتموه من تعاون معي وزملائي في المكتب، وهو ما سهل مهمة ترؤس هذه الدورة، بل وجعلها سارة بالفعل.

كما أتوجه بشكرنا جميعاً إلى موظفي الصندوق لما يبدونه من تفان لا يكل، ومهارة، وكفاءة في إعداد مثل هذه الاجتماعات، والاستجابة لطلبات الدول الأعضاء. وأود أن أشكر أيضاً، وبكل صدق، المترجمين الفوريين، والموظفين التقنيين، وموظفي المؤتمر، والسعاة الذين أعانونا وبكل لطف، على التواصل والتفاهم فيما بيننا.

سيداتي وسادتي،

لا يسعني، ونحن نشارف على ختام دورة مجلس المحافظين، إلا أن أشير إلى الإنجازات الواسعة التي أثمرت عنها مداولاتنا المختلفة. لقد تطورت دورات المجلس عبر السنوات الثلاث الماضية بحيث غدت هذه المناسبات منتدى فعالا للحوار التفاعلي بين المحافظين بشأن الأفكار والخبرات المتعلقة باستئصال الفقر الريفي.

وتركزت مناقشاتنا في الجلسة العامة على السبل التي تساعد بها التجارة أو تعيق التنمية الريفية، وعلى ما تحتاجه المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة لتتمكن من الانتفاع منها على النحو المناسب، وعلى العوائق التي تعترض الآن طريق التنمية. وألقت مداولات الموائد المستديرة الضوء على طائفة أخرى من المشكلات والحلول، وهو ما شمل مسائل التمويل الريفي، والمشروعات الريفية، وشح المياه، وتحويلات المغتربين، والوصول إلى الأسواق، والنهج القطاعية.

والأهم من كل ذلك، أن جميع خطاباتنا ومداولاتنا قد بعثت في نفوسنا أملاً متجدداً وعزماً متصاعدا. فلنحمل معنا هذه المشاعر إلى عواصمنا وإلى شعوبنا.

وبهذا، أعلن اختتام الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين.